الولايات العراقية العثمانية

دراسة تاريخية في ضوء وثائق
الأرشيف العثماني

بداية العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر

الولايات العراقية العثمانية

دراسة تاريخية في ضوء وثائق الأرشيف العثماني

بداية العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر

فاضل بيات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

بيات، فاضل

الولايات العراقية العثمانية: دراسة تاريخية في ضوء وثائق الأرشيف العثماني: بداية العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر/ فاضل بيات.

647 صفحة؛ 24 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (صفحات 587-604) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-706-1

1. العراق - تاريخ - العصر العثماني، 1640-1917. 2. العراق - تاريخ - القرن 19. 3. العراق - تاريخ - مصادر. أ. العنوان.

956.703

العنوان بالإنكليزية

The Ottoman Provinces of Iraq: A Historical Study Based on Ottoman Archival Documents - from the Beginning of the Ottoman Era to the Mid-Nineteenth Century

by Fadil Bayat

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2025

المحتويات

ملخص تنفيذي 23

هذا الكتاب 39

الفصل الأول: الامتداد العثماني إلى العراق وتوطيد الحكم العثماني فيه 49

أولًا: دوافع الامتداد العثماني إلى العراق 51

ثانيًا: حملة السلطان سليم الأول إلى جنوب شرق الأناضول: معركة جالديران وانضواء القسمين الشمالي والغربي من العراق تحت الحكم العثماني 53

1. دخول منطقة ديار بكر وشمال العراق تحت الحكم العثماني 55

2. وقوع قلعة الموصل وأربيل بيد العثمانيين 60

3. حملة بيري محمد باشا إلى غرب العراق والامتداد العثماني إلى منطقة "عانة-هيت" 62

ثالثًا: حملة السلطان سليمان القانوني إلى العراق وفتح بغداد 64

1. السبب المباشر لحملة القانوني 65

2. الأسباب غير المباشرة لحملة القانوني 68

3. حملة الوزير الأعظم إبراهيم باشا 70
4. فتح بغداد من قبل القانوني 72
5. الوقائع اليومية لحملة السلطان سليمان القانوني على العراقين 74
رابعًا: الآثار المترتبة على فتح بغداد:
خضوع منطقة البصرة للدولة العثمانية 78
1. إعلان الشيخ راشد بن مغامس ولاءه للسلطان العثماني 78
2. أمراء قلعة زكية وتسليم مفتاحها لوالي بغداد 80
3. حملة إياس باشا على البصرة 81
خامسًا: خضوع المنطقة الشمالية الشرقية
من العراق للحكم العثماني 83
1. وقوع الخلاف بين أمراء شهرزور بعد وفاة بيكه بك 86
2. استيلاء سرخاب على قلعة ظالم 86
3. اقتراح عثمان باشا الجركسي تقسيم ولاية بغداد 89
4. تخلي سهراب عن قلعة ظالم 90
5. بربر مراد بك الأرناؤود أوّلُ والٍ على شهرزور 91
سادسًا: إدارة المناطق المفتوحة من العراق
قبل فتح بغداد سنة 1534م 92

الفصل الثاني: ولاية بغداد – ملامح تاريخها 97
أولًا: من فتح بغداد حتى الإدارة المملوكية 97
1. توطيد الوجود العثماني في ولاية بغداد 97
2. تأثر ولاية بغداد بحركة الجلالية 100
3. محاولات الدولة العثمانية استعادة بغداد 104
4. الحركات والتمردات العشائرية 109

ثانيًا: الإدارة المملوكية 115
1. عهود الولاة العظماء 115
2. استمرار الإدارة المملوكية رغم محاولة الدولة إنهاءها 127
ثالثًا: الحكم العثماني المباشر 159
1. إسناد ولاية بغداد إلى والي حلب علي رضا باشا 159
2. الارتباط المباشر لبغداد بالحكومة المركزية 159
3. تمرد متصرف راوندوز محمد باشا 160
4. شكوى أهالي السليمانية من قائمقامهم أحمد باشا 160
5. تطبيق الإصلاحات التي أقرها فرمان التنظيمات في ولاية بغداد 162

الفصل الثالث: ولاية البصرة – ملامح تاريخها 165
أولًا: بداية الحكم الفعلي للعثمانيين في جنوب العراق 165
1. توطيد الحكم العثماني في جنوب العراق 165
2. الحركات المعادية للعشائر 166
3. تحويل منطقة الجزائر والمدينة إلى ولاية 168
4. إلغاء "ولاية المدينة–الجزائر" وإعادة مركز الولاية إلى البصرة 172
5. التعامل مع العشائر المتمردة 172
6. ميناء البصرة والعمل على تفعيل نشاطاته 181
7. ولاية علي باشا 182
8. ولاية عثمان باشا 184
9. تمرد آمر العزب محمد فرقندة 188

10. تحويل منطقة الجزائر إلى ولاية مستقلة للمرة الثانية
واستقطاعها من ولاية البصرة 189

ثانيًا: آل آفراسياب والحكم المحلي 190

1. آفراسياب الحاكم الفعلي للبصرة 190

2. ولاية أيوب باشا وتمرد الشيخ مبارك في منطقة الجزائر 190

3. ولاية علي باشا وابنه حسين باشا 193

4. والي بغداد مرتضى باشا
وتداعيات تصرفه السيئ في البصرة 194

5. خروج حسين باشا من مخبئه وإعادته
من قبل الدولة واليًا على البصرة 195

ثالثًا: نهاية أسرة آفراسياب وعودة
الحكم العثماني المباشر إلى البصرة 196

1. فرار حسين باشا ونهاية حكم آل آفراسياب في البصرة 196

2. ولاية يحيى باشا وتمرده 198

3. إجراءات قرة مصطفى باشا في البصرة 200

رابعًا: وقوع البصرة بيد العشائر والعمل
على تعزيز الوجود العثماني في المنطقة 201

1. حركة الشيخ مانع في منطقة البصرة 201

2. مناشدة الأهالي إعادة الوالي الأسبق
حسن باشا إلى البصرة 203

3. استعادة البصرة من قبل الإيرانيين
وتسليمها للجانب العثماني 204

4. التدابير المتخذة لتعزيز الوجود العثماني في البصرة 205

5. ولاية علي باشا ومحمد باشا وإيلاء الاهتمام
بالأسطول النهري 207
6. حركة مغامس بن مانع والحركات العشائرية الأخرى 208
7. منع منح المقاطعات إلى العربان 210
خامسًا: الحكم المملوكي في البصرة 211
1. ولاية أحمد باشا 211
2. ولاية سليمان باشا أبو ليلة 213
3. حركة عشائر المنتفك والخزاعل وبني لام 218
سادسًا: استيلاء الإيرانيين على البصرة 219
1. حصار محمد صادق خان البصرة 219
2. إجراءات الدولة العثمانية لاستعادة البصرة 221
3. القوة البحرية المرسلة من مسقط للمساعدة
في استعادة البصرة 222
4. التبرير الإيراني للاستيلاء على البصرة 223
5. وفاة كريم خان الزندي واستعادة البصرة 224
6. خطاب السلطان العثماني إلى حاكم عُمان
حول القرار العثماني لاستعادة البصرة 225
سابعًا: ولاية سليمان باشا 226
1. إخلاء سبيل المتسلم سليمان آغا وإسناد ولاية البصرة إليه 226
2. سليمان باشا: حياة حافلة بالنشاط الإداري والعسكري 226
3. منح سليمان باشا صلاحيات مطلقة 227
4. التعامل الحازم لسليمان باشا مع العشائر في جنوب العراق 228

5. قمع تمرد المتسلم مصطفى آغا في البصرة 230
ثامنًا: البصرة بعد ولاية سليمان باشا 231
1. حادثة المتسلم سليم آغا 231
2. انشغال والي بغداد داود باشا بقمع حركات التمرد 232
3. هيمنة العشائر على أرجاء البصرة وتأسيس مدينة المحمرة على أيدي عشيرة كعب 232
4. تقرير والي بغداد علي رضا باشا عن الأوضاع في البصرة 233
5. فصل البصرة عن ولاية بغداد 234

الفصل الرابع: ولاية شهرزول (شهرزور) - ملامح تاريخها 237
أولًا: توطيد الحكم العثماني في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق 238
1. اتخاذ مدينة كركوك مقرًّا لإقامة ولاة شهرزول 238
2. طلب بناء قلعة في بابان 239
3. استقرار الأوضاع في منطقة شهرزول بعد تحويلها إلى ولاية 239
4. إعلان زعماء العشائر طاعتهم للدولة 240
5. الأشقياء وقطاع الطرق من طائفة داسني 241
6. إعادة النازحين إلى أماكنهم وتحقق الاستقرار النسبي في ربوع الولاية 242
ثانيًا: تداعيات حادثة بكر صوباشي على شهرزور 242
1. استيلاء الصفويين على شهرزول وانسحابهم منها 243
2. فعاليات الجيش العثماني في المنطقة استعدادًا لإعادة السيطرة على بغداد 243

3. إعادة بناء قلعة كلعنبر وإعلان حكام القلاع
في المنطقة ولاءهم للدولة العثمانية 245
4. تعيين مصطفى باشا الأرناؤوط واليًا على ولاية شهرزول 246
5. تحول ولاء الأمراء الأكراد وخضوعهم للشاه
وانسحاب الوالي إلى كركوك 246
6. انسحاب الصفويين من شهرزور ومعاهدة قصر شيرين 247
ثالثًا: الأوضاع في المنطقة بعد عقد معاهدة قصر شيرين 247
1. حركة ببه سليمان وتكليف والي مصر لقمعها 247
2. كسب العشائر المتنفذة في منطقة شهرزور 248
3. تداعيات تدهور العلاقات العثمانية–الإيرانية
على الأوضاع في شهرزور 249
4. هجوم نادر شاه على شهرزور وكركوك 250
5. إيلاء الاهتمام بقلعة كركوك 251
6. حملة إيرانية أخرى على منطقة شهرزول وكركوك والموصل 252
رابعًا: إجراءات الدولة في شهرزور بعد هجوم نادر شاه عليها 253
1. اتخاذ قلعة كركوك مقرًّا رسميًّا لولاة شهرزور 253
2. صلاحيات ولاة شهرزول وتلقّيهم الأوامر من ولاة بغداد 253
3. إلحاق شهرزول بولاية بغداد 254
4. إعادة تأسيس ولاية شهرزور واتخاذ كركوك مقرًّا لها 255

الفصل الخامس: ولاية الموصل – ملامح تاريخها 257
أولًا: تحويل الموصل إلى ولاية مستقلة 257
1. الموصل قبل تحويلها إلى ولاية 257

2. الموصل بعيد تحويلها إلى ولاية مستقلة 258
ثانيًا: تداعيات حادثة بكر صوباشي 260
1. سيطرة الشاه عباس الصفوي على الموصل 260
2. استعادة العثمانيين الموصل 260
ثالثًا: الموصل بعد فتح بغداد من قبل مراد الرابع 262
1. ولاية الوزير محمد باشا 262
2. تداعيات الخلاف الكائن بين العشائر على الموصل 263
رابعًا: عهد الجليليين 263
1. أسرة الجليليين 263
2. ولاة الموصل من الأسرة الجليلية حصرًا 267
3. ولاية الموصل بعد سليمان باشا 271
4. ولاية أحمد باشا (الثاني) الجليلي وعزله 276
5. اليد الطولى لداود باشا في الأمور المتعلقة بولاية الموصل 279
خامسًا: الحكم العثماني المباشر 286
1. ولاية قاسم العمري ومحمد سعيد باشا 286
2. ولاية محمد باشا إينجه بايراقدار 288
3. تطبيق بنود الإصلاحات في ولاية الموصل
وتعيين محمد وجيهي باشا 288

الفصل السادس: التنظيم الإداري
والتقسيمات الإدارية للولايات العراقية 291
أولًا: التنظيم الإداري والتقسيمات الإدارية لولاية بغداد 291
1. محورية ولاية بغداد 291

2. توحيد إدارات الولايات العراقية تحت إدارة والي بغداد 294
3. التقسيمات والأساليب الإدارية لولاية بغداد 296
ثانيًا: التنظيم الإداري والتقسيمات الإدارية لولاية البصرة 324
1. التنظيم الإداري لولاية البصرة 324
2. التقسيمات والأساليب الإدارية لولاية البصرة 327
ثالثًا: التنظيم الإداري والتقسيمات
الإدارية لولاية شهرزول/ شهرزور 341
1. التنظيم الإداري لولاية شهرزول 341
2. إعطاء الدولة الزعماء المحليين
دورًا في نظامها الإداري 342
3. التقسيمات والأساليب الإدارية لولاية شهرزول 343
4. تأسيس ولاية بلنكان وإفراز ألوية من شهرزول وإلحاقها بها 352
رابعًا: التنظيم الإداري والتقسيمات الإدارية لولاية الموصل 364
1. الوضع الإداري للموصل قبل تحويلها إلى ولاية 364
2. اتخاذ الموصل مركزًا لولاية حملت اسمها 368
3. التقسيمات والأساليب الإدارية لولاية الموصل 370
4. قضاء ماردين وإلحاقه بالموصل 376

الفصل السابع: الإمارات والزعامات المحلية والعشائرية 379
أولًا: تعامل الدولة العثمانية مع الإمارات
والزعامات المحلية والعشائرية 381
1. استعانة الدولة العثمانية بالزعامات المحلية في الإدارة 381
2. أساليب إدارة الألوية 381
3. زعامة العشيرة وإقرارها من قبل الدولة 388

ثانيًا: أهم الزعامات المحلية والعشائرية في الولايات العراقية 403
1. زعماء عراقيون يتسنمون مناصب إدارية خارج نطاق عشائرهم 403
2. حكام البصرة أسرة راشد بن مغامس 405
3. أمراء قلعة زكية 405
4. زعامة ابن عليان 406
5. الزعيم المحلي مبارك 420
6. الشيخ محمد بن عبد العزيز شيخ بني أخلاف 421
7. زعامة الأمير البدوي الشيخ بدران 422
8. زعامة الشيخ حسن غنيمي 424
9. عشيرة المعاويد 425
10. زعامة الأمير البدوي محمد بن عثمان 425
11. زعامة الشيخ عرعر 431
12. عشيرة آل جتَّال 432
13. الأمير البدوي سالم بن غانم 434
14. الشيخ عبد 434
15. شيوخ المنتفك 435
16. حركة الشيخ سلمان شيخ عشيرة بني كعب 446
17. عشيرة بني لام 447
18. عشيرة الخزاعل 448
19. عشيرة آل قشعم 453
20. عشيرة العبيد 454
21. عشيرة أبو ريشة 457
22. عشيرة الديلم 472

23. عشيرة عنزة 473
24. عشيرة الجربا 473
ثالثًا: هيمنة العشائر على أرجاء البصرة وتأسيس مدينة
المحمرة على أيدي عشيرة كعب 473
رابعًا: إمارة الحويزة (المشعشعين) 477
1. الأمير عامر حاكم الحويزة
وإعلانه الولاء للسلطان العثماني 477
2. الأمير سجّاد حاكم الحويزة وأبناؤه 478
3. إعلان حاكم دورق السيد عبد المطلب خضوعه للدولة العثمانية 483
4. الخلاف بين سجاد وحاكم دورق السيد عبد المطلب 484
5. إسناد لواء إلى كل من ولدي السيد سجاد 485
6. إعلان سجاد خضوعه للشاه 486
7. الخلاف بين أبناء سجاد بعد وفاته
واستيلاء حاكم دورق مبارك على معاقله 486
8. الاعتراف بتبعية بلاد الحويزة للعثمانيين 487
خامسًا: الزعامات المحلية الكردية 488
1. لواء بابان 488
2. حكومة العمادية 501
3. لواء درنة وإدارته من قبل زعامة محلية 508
4. لواء راوندوز وإسناد إدارته إلى الزعامات المحلية 509
5. عشيرة بلباس 509
6. لواء قصر شيرين وإدارته من قبل زعامة محلية 510

سادسًا: الحركات اليزيدية ومحاولة الدولة ضبطها 510
1. طائفة اليزيدية خارج نطاق السيطرة 510
2. تحويل طائفة اليزيدية إلى لواء 511
3. تمرد طائفة داسني وشيخان 512
4. الإخفاق في إدارة العشيرة 514
5. الصراع المسلح بين اليزيديين والعشائر الكردية 516
6. حملة سليمان باشا وعلي باشا على اليزيديين 516
سابعًا: الحركة الوهابية وكيفية تعامل ولاة بغداد معها 517
1. نشأة الحركة وتطورها وتوسعها من وجهة نظر عثمانية 518
2. إغارة الوهابيين على كربلاء 523
3. تداعيات الهجوم الوهابي على كربلاء 524
4. الأمر بتجهيز حملة على الدرعية بقيادة والي بغداد علي باشا 525
5. تخلي العديد من العشائر عن الوهابية ونزوحهم نحو بغداد 526
6. محاولة الوهابيين الهجوم مرة أخرى على كربلاء 527
7. هجوم أتباع الوهابيين على ولاية بغداد
وتعرضهم للهزيمة قرب تكريت 527
8. بناء الإيرانيين قلعة حصينة في كربلاء مستغلين
حادثة الهجوم الوهابي عليها 528

الفصل الثامن: محاور خارج الفصول 529
أولًا: إنجازات عمرانية 529
1. إيصال الماء الصافي من نهر الفرات إلى مدينة كربلاء:
نهر الحسينية أو النهر السليماني 529

2. إمداد النجف بالماء في العهد العثماني 531
3. فيضان بغداد في سنة 977هـ/ 1569م وتداعياته 537
4. تعمير قلعة بغداد في سنة 982هـ/ 1574م 538
5. إعادة بناء قلعة كركوك 538
6. تعمير قلعة رحمة بلواء الغرَّاف للحيلولة
دون استخدامها من قبل قطّاع الطرق 540
7. تعمير قلعة طاش كوبري بعد تحولها إلى مأوى لقطاع الطرق 541
ثانيًا: إجراءات إدارية 542
1. تأسيس مدينة ألتون كوبري 542
2. تأسيس لواء كفري/ زنكباد 546
3. أوامر بالتحاق أمراء السناجق بألويتهم
بعد صدور أوامر تعيينهم 548
4. الأمر بملازمة أمراء السناجق في ولاية البصرة ألويتهم 548
5. تعيين وكلاء لإدارة الولاية إلى حين وصول الوالي الجديد 549
6. الأمر بإعداد سجل في ديوان كل ولاية لتسجيل الأوامر والتعليمات
الصادرة من مركز الدولة 550
7. بيع الأراضي المتروكة 550
8. منح البساتين والنواعير والطواحين الميرية
في لواء عانة إلى طالبيها بالطابو 551
9. البساتين في ولاية البصرة وكيفية تسجيل مواردها
واستيفاء الضرائب الديوانية منها 551
10. الخلاف على عائدية محصول عشيرتي بني حطيط
وآل مهارش في لواء الغرَّاف بولاية البصرة 552
11. شكوى أهالي بعض النواحي في البصرة والتابعة للخواص
السلطانية من فرض رسوم عالية عليهم 553

ثالثًا: الأوقاف والشؤون الدينية 553

1. أوقاف المشهدين الشريفين ومجال صرف الزوائد المتحققة في مواردها 553

2. تعمير قبة ضريح الإمام علي في النجف 554

3. زيارة الإيرانيين مشهدَي الإمام علي والإمام الحسين بن علي ودفن موتاهم في النجف 555

4. عدم السماح للحجاج العراقيين والأحسائيين والإيرانيين بالتوجه إلى الحرمين الشريفين عبر الطريق المباشر 556

5. منع ملالي الشافعية في شهرزور بالنظر في الدعاوى خارج المحكمة وخارج نطاق مجلس الشرع 559

6. منع إقامة الخمارات قرب المساجد في الموصل 559

رابعًا: أسلوب الالتزام وتطبيقه في الولايات العراقية 560

1. استخدام أسلوب الالتزام في ولاية بغداد 560

2. استخدام أسلوب الالتزام في ولاية شهرزول 563

3. منح الكمرك ودار الضرب ومعمل الصبغ ومقاطعة الحسبة في ولاية بغداد بطريقة الالتزام 564

4. تمديد العمل بنظام الالتزام في ولاية البصرة ومنح المقاطعات لطالبيها 564

5. منع منح المقاطعات في ولاية البصرة بطريقة الالتزام لمدة تزيد على ثلاث سنوات 566

6. وقوع المقاطعات في ولاية البصرة بأيدي المفلسين والاقتراح بتسجيل موارد الرعايا بشكل مقطوع 566

7. امتلاك وجهاء البصرة أملاكًا مُنحت لهم بطريقة المقاطعة والمناشدة بعدم تغيير وضع هذه الأملاك وإبقائها مقطوعة 567

خامسًا: تعزيز القوة البحرية والنهرية 567

1. تأسيس قيادة قوة نهرية بين البصرة والدجيل
وتأمين الأمن في المنطقة 567

2. تزويد ترسانة السفن في البصرة بكمية من الخشب
من حلب لبناء السفن 568

3. تحويل مرفأ غفارة بالبصرة إلى لواء وإسناده
إلى أحد الأمراء أو الآغاوات 569

4. إحياء نهر عيسى بولاية بغداد ومنحه بطريقة المالكانة 569

سادسًا: تجنيد أبناء العشائر في الخدمات العامة 570

1. استخدام أبناء العشائر في الخدمات العامة والنظام الإداري 570

2. امتناع العشائر في ولاية بغداد عن تنفيذ المصالح الميرية 571

3. شكوى عشائر بولاية بغداد من قيام أمير سنجقهم
بتجنيدهم مقاتلين ومجذِّفي سفن منهم لحملة الجزائر 571

سابعًا: المستحقات المالية للدولة 572

1. عوائد الدولة في ولاية بغداد وكيفية التعامل
مع الزيادة الحاصلة فيها 572

2. استتباب الأمن والنظام في ولاية بغداد
وتحقق الزيادة في الموارد 572

3. إجراء عملية التحرير في لواء عانة وهيت 573

ثامنًا: استخراج البارود 573

1. معامل البارود في بغداد وتوفير المستلزمات اللازمة لها 573

2. الخلاف بين ولايتي بغداد والبصرة حول استخراج البارود
في لواء واسط وإلحاق اللواء بالبصرة 574

تاسعًا: التجار والتجارة 575

1. فرض ضرائب زائدة على البضائع التجارية
في مضيق العمارة وشكوى التجار 575

2. انقطاع السفن التجارية عن ارتياد مرافئ البصرة
بسبب فرض ضرائب عالية على البضائع 576

3. استخدام عملة اللاري الإيرانية
في بغداد من قبل التجار 577

4. عدم رغبة التجار في التعامل بعملة السليماني المسكوكة
في دار الضرب ببغداد، بل بعملتي المحمدي واللاري 577

5. تبادل العثمانيين والبرتغاليين السفراء في البصرة وهرمز
والأمر بإعفاء تجار البرتغال من الرسوم 578

عاشرًا: إجراءات بمنع قيام المسؤولين الحكوميين
من التجاوز والاعتداء على الأهالي 579

1. منع تجاوز الإنكشارية في النواحي والقرى التابعة لبغداد
على الأهالي والكف عن مضايقة الرعايا 579

2. اتّهام أمير سنجق أربيل بالإساءة إلى الأهالي والتجاوز
على أموال الرعايا والأمر بالتحقيق 579

3. الأمر بمنع أمير سنجق كرند من التجاوز على مستخدمي
الطرق الخارجية وعدم استحداث أي بدعة عليهم 580

4. مطالبة الدولة بالحيلولة دون تعرض أي فرد من الرعايا
في البصرة لظلم المسؤولين 581

5. نزوح أهالي لواءي الغراف وزكية والأمر بإقناعهم بالعودة 582

6. الأمر بإجراء التحقيق في ما نُسب إلى أمير سنجق السماوة
من ممارسة الظلم والتعدي على الأهالي 582

7. منع فرض أمير جصان – بدرة رسومًا إضافية على الرعايا 583
8. منع المحصلين (الجباة) طلب الزيادة خلافًا للدفتر في ولاية بغداد 584
9. منع استخدام الرعايا في البصرة في أعمال السخرة وإلغاء بدعة السخرة 585
10. عزل أمير سنجق زرنوك بولاية البصرة لممارسته الظلم والتعدي على الرعايا 585

المراجع 587
فهرس عام 605

ملخص تنفيذي

لم يتعرض تاريخ أي دولة من الدول العظمى في التاريخ إلى التجاهل والإهمال والتشويه والانتقاص من شأنه كما تعرض تاريخ الدولة العثمانية، وإذا علمنا أن هذين التشوية والانتقاص كانا ممنهجَين ومخطَّطًا لهما عن قصدٍ من قبل بعض الدوائر الاستعمارية، لسبب أو لآخر، فإن التجاهل والإهمال كانا في المقام الأول بسبب صعوبة التعامل مع المصادر العثمانية، وأدى كل ذلك إلى انتشار دراسات تستعين بمصادر ومراجع غير عثمانية، معظمها مكرر، وقسم منها لا يمتّ إلى الواقع بصلة، بل قد يتسبّب ببقاء جزء كبير من هذا التاريخ مجهولًا، الأمر الذي دعانا إلى التساؤل: هل يجوز أن نكتب تاريخ فرنسا من دون الرجوع إلى المصادر الفرنسية، والأمر ذاته بالنسبة إلى تاريخ أي دولة من دون الرجوع إلى مصادرها الأولية، كروسيا وألمانيا وإنكلترا وإيران... إلخ.

والمعروف أن العثمانيين تركوا كمية ضخمة من المعلومات المتعلقة بمجريات تاريخهم، قسم منها يتعلق بالبلاد العربية، ومنها الولايات العراقية، وهذه المعلومات متضمَّنة في المصادر والوثائق العثمانية. وفي ما يتعلق بالوثائق، فإن القسم الأعظم منها محفوظ في دائرة الأرشيف العثماني بإستانبول، وفيها حوالى مئة وخمسين مليون وثيقة، استعنت ببعضها في دراسات أجريتها ومؤلفات صنَّفتها قبل انتقالي إلى إستانبول، وبعد انتقالي إليها أتيحت لي الاستفادة من وثائق هذا الأرشيف العظيم، ووجدتُ نفسي بعد الاطلاع على بعض منها تلميذًا في مدرسة التاريخ العثماني، فمعظم المعلومات الواردة فيها في غاية الأهمية، وفريدة من نوعها، ولم تَرِدْ في أي مصدر من المصادر، وبقيَتْ بعيدةً عن متناول الباحثين، وعلى رأسهم الباحثون الأتراك. كنت أسعى لرقمِ سِفْرٍ مفصلٍ عن تاريخ البلاد العربية مستعينًا بهذا الكنز

الثمين من الوثائق، إلّا أنّ ضخامةَ الكمية المطلوبة منها لذلك حالت دون سَيري قُدمًا في هذا، فاقتصر عملي على دراسة تاريخ الولايات العراقية، وكان هذا الكتاب.

1

من الأخطاء الشائعة التي وقع فيها معظم الباحثين، اعتبارُهم دخول السلطان سليمان القانوني مدينة بغداد سنة 1534م بداية تاريخ العهد العثماني في العراق، والحقيقة أن التمدّد العثماني إلى شمال العراق كان قبل هذا التاريخ، في سنة 1517م تحديدًا، وإلى غرب العراق في سنة 1518م، وكان هذا التمدّد نتيجةً حتمية للانتصار الذي حققه السلطان سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوي في معركة جالديران (1516م)، التي شكلت منعطفًا في تاريخ المنطقة. فبعد هذه المعركة أصبحت الفرصة سانحة والطريق مفتوحًا أمام العثمانيين - مع بعض العراقيل - للتقدم نحو مراكز الأقاليم والقلاع لضمها إلى ممتلكات الدولة العثمانية، بل أصبح الطريق ممهدًا أمامهم لفتح كل العراق والمنطقة الشرقية للجزيرة العربية في ما بعد.

وفي سنة 1534م، قاد السلطان سليمان جيشه وتوجّه نحو بغداد لفتحها، وكانت تحت الحكم الصفوي، وبعد أن عبر بجيشه قصر شيرين دخل الأراضي العراقية من موقع خانقين، وفي ظروف جوية قاسية، بلغ مشارف بغداد ليجدَ الواليَ الصفوي قد تركها، فدخلها السلطان دون مقاومة في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1534م، واستقبله أهالي بغداد بحفاوة بالغة، وأمضى فيها أربعة أشهر قام خلالها بعملية إعمار في المنطقة، كما أجرى بعض الإجراءات الإدارية.

مثَّل انضواءُ بغداد تحت الحكم العثماني إيذانًا بدخول المناطق المتبقية من العراق تحت هذا الحكم. ولم يتأخر حكام هذه المناطق في إعلان ولائهم للسلطان العثماني، ولا سيما بعد أن لمسوا التفوق العثماني على الدولة الصفوية، وبهذا حافظوا على أماكنهم، فلم يكن أمامهم في الحقيقة أي خيار آخر غير إعلان الولاء والخضوع للدولة العثمانية، ومنهم أمير البصرة راشد بن مغامس وغيره من رؤساء العشائر العربية في مناطق البصرة والغراف والحويزة، كما أعلن حكام القطيف والبحرين ولاءهم للسلطان سليمان، ولكن أثبت الزمن أن هذه الولاءات كانت وقتية واسمية، ولم تكن أكثر من إعلان شفهي. فلم يمر وقت طويل حتى أدار أمير البصرة الشيخ يحيى ظهره للعثمانيين وأبدى معارضته لسياستهم، إلّا أنه لم يتمكن

من الصمود أمام القوات العثمانية وترك البصرة مع مقاتليه، فدخل القائد العثماني والي بغداد إياس باشا البصرة بلا مقاومة في عام 1546م.

وفي ما يتعلق بالمنطقة الشمالية الشرقية من العراق، التي حملت اسم ولاية شهرزول (شهرزور)، فقد انضوت، بعد أن كانت خاضعة للصفويين، تحت الحكم العثماني خلال حملة إبراهيم باشا التي سبقت حملة القانوني. ونظرًا إلى طبيعة المنطقة العشائرية، ترك العثمانيون - كالصفويين قبلهم - حكمها بأيدي زعاماتها، إلّا أنّ الصراع العثماني-الصفوي وتداعياته على المنطقة، والصراع على الحكم بين أبناء الأسر الحاكمة أدى إلى زعزعة استقرارها، واضطرار كل زعامة لإعلان تبعيتها إلى إحدى الدولتين عند وقوع المنطقة تحت تحكم أي منهما. ولم يستقر وضع المنطقة إلا بعد عقد معاهدة الصلح بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية (معاهدة أماسية 1555م)، وذلك بعد تحويلها إلى ولاية.

ومما يجدر ذكره أن منطقة الموصل والجزء الغربي من العراق جرى تنظيمهما على شكل وحدات إدارية/ ألوية أُلحقت بولاية ديار بكر، وهي ألوية: عنة (عانة)، الموصل، سنجار، وإيالتا صوران والعمادية. وبعد فتح بغداد أُلحقت الموصل وعانة بولاية بغداد.

2

بعد فتح بغداد سنة 1534م واتخاذها مركزًا لولاية عثمانية، أعادت بريقها شيئًا فشيئًا وأصبحت محورًا للعراق، الذي بدأت ملامحه تتّضح في العهد العثماني ليستقر في نهاية المطاف على شكل العراق الحالي، فتاريخ العراق بأكمله يرتبط بتاريخ بغداد. وبرغم تقسيمه إلى أكثر من ولاية على مدى أربعة قرون متواصلة كان لولاية بغداد حضورها الفعال في كل الأحداث الجسام التي شهدها العراق، من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، بل امتد هذا الحضور ليشمل الخليج والمنطقة الشرقية من الجزيرة العربية.

غادر السلطان سليمان القانوني بغداد والأمن والنظام مستتِبّان فيها، إلّا أنها كانت، بصفتها مركز ولاية بغداد، منشغلةً في توطيد النفوذ العثماني في منطقة البصرة، التي كانت تشهد قلاقل تقوم بها العشائر في منطقة الجزائر، ومتأثّرةً بما كان يحدث في الولايات الأناضولية من حركات التمرد التي حملت اسم الجلالية.

وكان من تداعياتها استيلاء ولدي أحمد الطويل على بغداد، وهو وضع استمر حتى سنة 1609م، حين تمكن الوزير محمود باشا من إعادة الأمور إلى نصابها وفرض الأمن والنظام في الولاية. وعلى الرغم من ذلك، بقي استقرار الحكم العثماني في بغداد مرتبطًا باستقرار النظام المركزي في مركز الدولة إستانبول، التي من المعروف أن نظام الدولة اختل فيها إبّان عهود السلاطين الذين خلفوا السلطان أحمد الأول، وهو اختلال أدّت تداعياته إلى ظهور حركات تمرد في الولايات، ومنها بغداد، وما حادثة بكر صوباشي إلا واحدة من هذه الحركات، حين تمرَّدَ هذا القائد العسكري المتنفذ واقتحم رجاله القلعة وقتلوا الوالي، ثم ما لبث أن قُتل على أيدي عساكر الشاه عباس الصفوي، الذي سيطر على بغداد سنة 1624م، وإثر ذلك انحسر الحكم العثماني في مناطق أخرى من العراق، وبخاصة في كركوك والموصل. وعلى الرغم من أن العثمانيين تمكنوا من استرداد الموصل إلّا أنهم فشلوا في استعادة بغداد برغم محاولات عدة، إلى أن حاصر السلطان مراد الرابع بغداد 40 يومًا وتمكن جيشه بعد ذلك من اقتحام المدينة وإعادة الحكم العثماني إليها حتى سقوطها بأيدي الإنكليز سنة 1917م. وفي عهد حكم مراد الرابع بغداد، كانت تظهر في ولايتها بين حين وآخر حركات تمرد يقوم بها الجند الإنكشاريون، كما أصبحت الولاية بين حين وآخر مسرحًا للاضطرابات التي أحدثتها العشائر وعلى وجه الخصوص في منطقة الجزائر.

يلاحظ المتتبِّع لتاريخ الدولة العثمانية أن الركود والانحطاط الذي أصاب الدولة استمر على مدى القرن الثامن عشر الميلادي، الأمر الذي أدّى إلى ارتخاء الرابطة بينها وبين ممتلكاتها البعيدة، كمصر وبغداد. وكانت الدولة تلجأ لضمان استمرار الهدوء والنظام في ولاياتها البعيدة، إلى تعزيز سلطة الولاة الذين أثبتوا نجاحهم في فرض الأمن والنظام في ولاياتهم واستمروا في الوقت نفسه على انقيادهم لأوامر الدولة وطاعتها، كحسن باشا الأيوبي (1704–1723)، الذي نجح في البقاء مدة طويلة على رأس ولايته، لحسن إدارته إياها وتقيّده بأوامر الدولة، وقد شكلت ولايته بدايةً لتأسيس إدارة لامركزية في العراق هي الإدارة المملوكية، فقد سعى – خلافًا لغيره من ولاة بغداد – إلى تشكيل قوة خاصة في مركز الولاية، فاستقدم مماليك من بلاد القوقاز (قفقاسيا)، وما لبث مماليكه هؤلاء أن أصبحوا هم الحكّام الفعليين في أماكن واسعة من العراق، فتبوأوا مناصبَ رفيعة، ومنها ولايتا بغداد والبصرة.

بعد وفاة حسن باشا في عام 1723م، تولى ابنه أحمد باشا ولاية بغداد مكانَه، إضافة إلى ولاية البصرة التي كان يشغلها، وعُرف عنه إخلاصه الشديد للدولة العثمانية فحاز ثقة السلطان. شهد عهد أحمد باشا تمردات كثير من العشائر، فكان يجرّد الحملات العسكرية لقمعها، كما اشتُهر بتقديمه الدعم للقوات العثمانية والاشتراك في عملياتها العسكرية شرق البلاد، حتى أجبر طهماسب على قبول الصلح مع العثمانيين بعد قيادته الحملة العسكرية على إيران وتمكُّنه من الاستيلاء على أجزاء واسعة منها.

لكنّ ظهور نادر شاه وهيمنته على المشهد السياسي في إيران انعكس سلبًا على الأوضاع في العراق، إذ ضرب المعاهدات المعقودة مع الجانب العثماني عرض الحائط، وقاد جيشه لاحتلال ما يمكن احتلاله من الأراضي العراقية، وعلى وجه الخصوص الجزء الشمالي منها، واستمر يشكل خطرًا على الأراضي العراقية إلى أن توفي، وتزامنت وفاته مع وفاة أحمد باشا.

من الولاة المماليك الذين لعبوا دورًا كبيرًا في تاريخ ولاية بغداد والبصرة سليمان باشا، المعروف بسليمان باشا أبو ليلة، وهو من الشخصيات التي أُثير حولها الكثير من الجدل. أُسندت ولاية بغداد إلى أبو ليلة في سنة 1749م فحقق فيها نجاحًا باهرًا، واستمر على رأسها اثنتي عشرة سنة، فرض فيها الأمن والنظام في العراق، وقضى على الحركات اليزيدية التي استفحل أمرها بمرور الزمن.

استمر حكم المماليك ولاية بغداد بعد وفاة سليمان باشا أبو ليلة سنة 1762م برغم محاولة الدولة إنهاءها، واشتهر بعده من الولاة علي باشا وعمر باشا في تأمين الأمن والنظام في ربوع الولاية، لكن علاقة عمر باشا تأزّمت مع الجانب الإيراني، ولمّا لم تكن الدولة راغبةً في ذلك ورأت أن استمرار عمر باشا في الولاية سيزيد الطين بلة عزلته سنة 1776م. ولم يمر وقت طويل حتى استولى الحاكم الإيراني كريم خان الزندي على البصرة خلال ولاية عبد الله باشا على بغداد، فصدر الأمر السلطاني إليه بتجهيز حملة عسكرية وقيادتها لتحرير البصرة، بمشاركة ولاة المنطقة وأمرائها وقواتهم جميعًا، إلا أن التجهيز لم يتمَّ حتى وافت المنية عبد الله باشا فتولى حسن باشا ولاية بغداد بعده ثم باشر الاستعداد لتخليص البصرة، ولكن حدث ما لم يكن في الحسبان وأعاد البصرة بلا قتال، إذ توفي كريم خان الزندي، واختل النظام

السياسي في إيران بسبب الصراع على العرش، فاضطرّ خليفة والي البصرة المتوفى صادق خان إلى ترك المدينة، لتعود من جديد إلى حظيرة الدولة.

لم يمر وقت طويل حتى اختل الأمن والنظام مجددًا في بغداد، فذهبت الدولة إلى تعيين والٍ كفوء يتمكن من إعادة الأمور إلى نصابها، فأسندت الولاية إلى سليمان باشا، الذي عمل على تقوية ميناء البصرة وتحصينه وتأمين الأمن والنظام في ربوع العراق بعد أن عاثت العشائر فيها فسادًا، ونال ثقة غير مسبوقة، ومُنح الاستقلالية في اتخاذ القرار، حتى عُهدت إليه إيالات بغداد والبصرة وشهرزور. وبعد وفاته (1802م) أسندت الولاية إلى علي باشا أبو غدارة، وفي عهده استفحل أمر الوهابية، وقام بحملة فاشلة على إيران. ولم يمر على هذه الحملة إلا بضعة أشهر حتى اغتالته ثلة من العاملين في قصره، فأسندت الولاية إلى سليمان باشا الصغير (1807م) فلم يكن أهلًا لها، وأثبت بأعماله أنه أسوأ والٍ بين الولاة المماليك. ففي عهده تدهورت أوضاع الولاية، واضطر مركز الدولة إلى إعادة الأمن والنظام بالقوة، ولم يكن خلفه عبد الله باشا يملك من الكفاءة ما يتيح له الاستمرار في إدارة الولاية، وخلفه سعيد بك (باشا)، إلّا أنه كسلفه لم يكن الشخص المناسب لإدارة الولاية وملحقاتها، إذ كان شابًّا عديم التجربة، فتم عزله وتعيين داود باشا محله (1817م).

ويُعدّ داود باشا من أهم الولاة المماليك في بغداد وأكثرهم شهرة وتأثيرًا في تاريخ العراق برمته، وقدّم خدمات سديدة للدولة في الحرب ضد إيران التي نشبت في سنة 1821م، وتمكن من نيل ثقة السلطان فمُنح من الامتيازات ما لم يمنح لأي من الولاة قبله، حتى أُسند إليه النظر في شؤون العراق برمته، بل غدا الحاكم الفعلي للعراق والآمر والناهي فيه، واستطاع خلال ولايته التي استمرت خمس عشرة سنة، إعادةَ النظام المختل إلى مجراه الطبيعي وفرض الأمن في ولاية بغداد، كما قام بأعمال كثيرة، منها فتح معامل الأقمشة، وتطوير الصناعة باستقدامه الفنيين من أوروبا، وتطوير الزراعة بتنظيمه قنوات الري المهملة، وأنشأ قوة عسكرية منظّمة ومدرّبة على النهج الأوروبي بإشراف خبير عسكري فرنسي. وعلى الرغم من الثقة التي أولتها الدولة لداود باشا، غدت تصرفاته في نهاية المطاف تتعارض مع توجّهات الدولة، واستمراره في الولاية خطرًا يتهددها، فصدر أمر بعزله، إلّا أنّ إبعاده لم يكن بالأمر السهل، ولم يتحقق إلا بحملة عسكرية قادها والي حلب لم تُنهِ حكم داود باشا

فحسب، بل حكم المماليك ووجودهم في العراق العثماني، الذي بدأت فيه بذلك مرحلةٌ جديدة من التاريخ هي مرحلة الحكم العثماني المباشر، الذي استمر إلى نهاية الوجود العثماني في العراق.

كانت الدولة العثمانية تولي أهمية خاصة بولاية بغداد وتعتبرها مركزًا للعراق، الذي بدأت تتشكل ملامحه في القرن الثامن عشر، وكان ولاة بغداد يحظون بأهمية خاصة عند الدولة ويتمتعون بنفوذ وسلطة تتعدى حدود ولايتهم، ومُنحوا صلاحيات واسعة، وبسبب الوضع الجيوسياسي للولاية فقد تمتّع هؤلاء الولاة أحيانًا، وبحسب الظروف، الاستقلالية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى مركز الدولة، وأُنيطت بهم مسؤولية المحافظة على الأوضاع العامة في الولايات العراقية. وكان مركز الدولة يقرّ بمحورية ولاية بغداد، فيفوّض ولاتها التعامل مع التحديات الكبيرة التي تواجه الولايات المتاخمة لها. وكانت بصمات ولاة بغداد واضحة في معظم الأحداث الجسام التي وقعت في الولايات المتاخمة، وكان دورهم مشهودًا في قمع الحركات التي تحدث فيها، بل نجد أن الدولة تخوّل أحيانًا والي بغداد صلاحية اختيار وعزل الولاة وأمراء السناجق في إيالتَي شهرزور والموصل، فضلًا عن البصرة.

3

وفي ما يتعلق بولاية البصرة، فقد بدأت السيطرة الفعلية للعثمانيين عليها – كما ذكرتُ آنفًا – في سنة 1546م، حين تمكن والي بغداد إياس باشا من إنهاء الحكم المحلي وإقامة إدارة عثمانية مركزية فيها، إلّا أنّ تحقيق الاستقرار في البصرة كلّف العثمانيين كثيرًا، بسبب طبيعة المنطقة الاجتماعية، ومتاخمتها دولةً أجنبية هي إيران، وانفتاحها على منطقة الخليج التي كان البرتغاليون يسيطرون على أجزاء واسعة منها، ولم يكن بوسع العثمانيين دائمًا تحقيق توازن بين إدارتهم المنطقة والتعامل مع العشائر العربية، وبخاصة المتمردة منها، وكان يصعب عليهم فرض إرادتهم عليها، ولهذا أصبحت المنطقة عرضة لاضطرابات وحركات تمرد استمرت إلى نهاية الدولة العثمانية. وكان للحكومات الإيرانية المتعاقبة دور كبير في تسعير هذه الاضطرابات وتحريض العشائر العربية على التمرد ضد الوجود العثماني في المنطقة. ولمّا لم يكن في وسع الدولة العثمانية الانسحاب من المنطقة، ولاسيما بعد امتدادها إلى خليج البصرة وما يؤمّنه لها من خطوط نقل بحرية تصل البصرة بالبحر الأحمر عبر خليج

البصرة والبحر العربي، ومع اتِّباعها سياسة الانفتاح على الدول الإسلامية في شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا للحيلولة دون قيام البرتغاليين من التحكم بالممرات المائية، قام العثمانيون بإنشاء أسطول بحري في البصرة لمواجهة التحركات البرتغالية في المنطقة.

ولم تنقطع حركات التمرد العشائرية في منطقة البصرة طيلة العهد العثماني، وكان بعضها من الاستفحال والخطورة بحيث كلّف الدولة لقمعها كثيرًا من الجهد والمال والأرواح. لقد كان استتباب الأمن والنظام في منطقة البصرة مرهونًا إما بكسب ودّ هذه العشائر أو بإخضاعها، وبخاصة في منطقة الجزائر، التي كان أبناء عليان يتمتعون بنفوذ كبير فيها، ولم يكن موقفهم – كغيرهم من عشائر المنطقة – ثابتًا من الدولة العثمانية، فكان على الدولة فرض الأمن وإبقاء الطريق بين بغداد والبصرة سالكًا، ولذلك ذهبت إلى تحويل المنطقة ولاية مستقلة تحت اسم "ولاية الجزائر والمدينة" مركزها بلدة "المدينة"، وعيَّنَت مسؤولًا مقيمًا عليها للتعامل عن كثب مع التحديات التي تواجه الدولة. وقد ألغت الدولة هذه الولاية في وقت لاحق، بعد تمكن ولاتها في بغداد والبصرة والقوة النهرية فيها من كبح جماح عشائر المنطقة، وسعى ولاة البصرة المتعاقبون بعد ذلك لتأمين الأمن والاستقرار وتعزيز الوجود العسكري الدائم هناك.

كان ميناء البصرة من الموانئ التجارية النشطة في خليج البصرة ويُدِرُّ موارد مالية مهمة للدولة، إلّا أنّ نشاطه كان مرهونًا باستتباب الأمن في الخليج وتوفير ممر آمن للسفن القادمة إليه، ولما كان البرتغاليون يتحكمون بمداخله، وكان العداء بينهم وبين العثمانيين يعيق نقل التجار بضائعهم عبر الخليج، سعى الطرفان (أي العثمانيون والبرتغاليون) إلى تعليق العمليات العسكرية وعقد صلح بينهما.

في أواخر القرن السادس عشر (في سنة 1596م) أسندت الدولة العثمانية ولاية البصرة إلى أحد الزعماء المحليين وهو آفراسياب، وبتوليه بدأ عهد جديد في تاريخ الولاية استمر حتى سنة 1668م، فقد تحكم هو وأفراد من أسرته بإدارة البصرة، وانتهجوا نزعة استقلالية عن الدولة العثمانية مستغلين وضعها ووضع بغداد المتردي في تلك الفترة. وعلى الرغم من أن الدولة وضعت ثقتها بهم إلّا أنهم طغوا في نهاية المطاف، إلى درجة أنْ تحدّى آخر ولاتهم حسين باشا الدولة العثمانية بأنْ مدَّ نفوذه إلى

الأحساء وأجبر واليَها على تركها. وجاء رد الدولة سريعًا وشديدًا وقاطعًا إزاء الأطماع التوسعية لحسين باشا، فجهزت حملة كبيرة بقيادة والي بغداد إبراهيم باشا شاركت فيها قوات ولايات قريبة مثل ديار بكر وحلب وشهرزور والموصل والرقة، ما اضطر حسين باشا في النهاية إلى طلب الصلح، والتعهد بأن يدفع للخزينة مبلغًا من المال، كما أقسم اليمين على أن يتخلى عن البصرة ويتنحّى ويترك الحكم لابنه آفراسياب بك، إلّا أنه ما لبث أن تحكم بمقدرات الولاية، كما امتنع عن تنفيذ وعوده، ولم يرسل الإرسالية المالية المتفق عليها إلى خزينة الدولة، فصدر أمر بعزله. كانت الدولة العثمانية تدرك أن قلع حسين باشا من البصرة واجتثاث جذور أسرته ليس بالأمر الهيّن، وأنها غاية لا تُدرَك إلا بقوة عسكرية كبيرة، فأصدرت أوامرها إلى والي بغداد قرة مصطفى باشا للقيام بالمهمة بمشاركة ولاة ديار بكر والموصل وشهرزور والرقة وقواتهم، إلى جانب قوة إنكشارية من إستانبول، فقام الجيش العثماني بمطاردة قوات حسين باشا في منطقة الجزائر وتمكن من التغلب عليها، فاضطر حسين باشا إلى الفرار مع حاشيته إلى بلاد العجم ومنها إلى الهند (1668م)، فكانت نهاية النهاية لحكم آل آفراسياب في البصرة.

ظلت البصرة تدار من قبل ولاة يتم تعيينهم من مركز الدولة، ومنهم أحمد باشا بن عثمان باشا، الذي تولى الولاية في سنة 1691م، واتصف بالطمع والجشع، وسعى إلى استخدام سياسة مغايرة تجاه عشيرة المنتفك، وكأنه بأفعاله يحرض العشائر على العصيان، وبالفعل ثاروا بزعامة الشيخ مانع، الذي أصبح صاحبَ الجاه والنفوذ بعد التزامه بمقاطعة الجزائر، كغيره من شيوخ العشائر، وتمكن من تحشيد عشائر الجزائر والمعدان والمنتفك وآل السراج وغيرهم ضد الدولة، ولم يمر وقت طويل حتى استولوا على أرجاء البصرة، وبثّوا الرعب في المنطقة. وكانت حركة مانع من القوة بحيث لم يكن بإمكان قوات ولاية البصرة قمعها من دون مساعدة قوات الولايات القريبة. وفي الوقت الذي كانت الدولة تُعدّ العدة لتجهيز الحملة، أرسل مانع أخاه على رأس حملة إلى الحويزة للسيطرة عليها، إلّا أنّ هذه الحملة تعرضت لهزيمة منكرة، فتشتَّتَ أتباع مانع وفقد نفوذه في المنطقة، إلّا أنه ظل يشكل تهديدًا، واستمرّ ضعف الأمن والقلاقل في البصرة حتى سنة 1700م، حين تم تجهيز حملة كبيرة بقيادة والي بغداد ومشاركة قوات الولايات القريبة وولايات الأناضول، وما إن وصلت طلائعها إلى المنطقة حتى تفرقت العشائر في كل منحى، وهرع شيوخها إلى طلب العفو والأمان، واستُجيب لطلبهم بعد أخذ الرهائن منهم.

تولى علي باشا ولاية البصرة مدة سنتين، وفي عهده تمَّ الاهتمام بالأسطول لتعزيز الجهد العسكري للولاية في شط العرب، الذي يرد في الوثائق بتسمية "نهر الشط"، وتم تنظيم هذا الأسطول تحت اسم "قيادة قوات شط العرب"، إلّا أنّ هذا الإجراء لم يردع العشائر، فلم تنقطع حركات التمرد العشائرية في ولاية البصرة، ولم يكن بمقدور قوات الولاية دائمًا التعامل مع هذه الحركات من دون الاستعانة بقوات ولاية بغداد، التي يعود إليها الفضل في قمع معظم هذه الحركات، ولهذا السبب ألحقت الدولة ولاية البصرة بولاية بغداد.

وفي سنة 1733م، عُيّن أحمد باشا متصرفًا على ولاية البصرة، وبعد وفاة والده حل محله واليًا على بغداد، وبتعيينه بدأ دور جديد في تاريخ البصرة تحكم فيه الولاة المماليك الذين كانوا يتولون ولاية بغداد، واستمر حكمهم حتى نهاية الحكم المملوكي في العراق (1831)، إذ أصبحت البصرة تدار من قبل متسلم يعينه الوالي المملوكي في بغداد، وارتبطت بذلك مقدرات البصرة ببغداد، بهدف ردع العشائر القاطنة في هذه المنطقة، وتأمين حماية الحدود والمنطقة برمتها، إلّا أنّ ولاة بغداد لم يكن بوسعهم حماية البصرة من الأخطار الخارجية، والإيرانية خصوصًا، بالشكل المطلوب.

لم تَلْقَ البصرة بعد إلحاقها بعهدة ولاة بغداد الاهتمامَ المطلوب، ولم يكن بمقدور المتسلمين حمايتها بالشكل المطلوب، فاستغل الحاكم الإيراني كريم خان الزندي ضعف الإدارة المملوكية والاضطرابات التي حدثت في المنطقة الشمالية الشرقية والضعف الأمني لمنطقة البصرة، ليرسل أخاه صادق خان على رأس حملة إلى البصرة ويحاصرها. فسعى صادق إلى كسب ود أعراب الجزائر وجرّهم إلى طرفه، وأصدر مركز الدولة أمرًا في سنة 1776م بتجهيز حملة عسكرية بقيادة والي بغداد والبصرة ومشاركة قوات الولايات القريبة للاستعداد لأي طارئ. وعلى الرغم من قيام سليمان آغا متسلم المماليك بالتصدي للهجوم الإيراني إلّا أنه لم يتلق الدعم المطلوب من ولاية بغداد، فاضطر إلى الاستسلام. وإثر ذلك اقتحم الإيرانيون المدينة وقاموا بعمليات النهب والسلب فيها. وكما أسلفتُ، فقد استمر الاحتلال الإيراني إلى سنة 1779م، تاريخ وفاة كريم خان الزندي، ليبدأ بعد ذلك الصراع على العرش في إيران، فاضطرت القوات الإيرانية على أثر ذلك للجلاء من البصرة، ثم

أخلت سبيل المتسلم سليمان آغا، الذي ما لبث أن تولى الولاية ثم نُقل إلى بغداد ليتولى الولايتين معًا. وقد استمر وضع البصرة بهذا الشكل إلى نهاية العهد المملوكي في العراق، وارتبط تاريخها بتاريخ بغداد حتى بعد الحكم المملوكي، وأديرت من قبل متسلمين يُعيّنهم ولاة بغداد، وظلّت ملحقة بولاية بغداد حتى سنة 1849م، حين صدر الأمر بفصلها عنها.

4

أما ولاية شهرزور، فقد اتخذت مدينةَ كركوك مقرًّا لحكمها وإقامة ولاتها، بسبب خلو بلدة شهرزوز من البنية التحتية، وشهدت الأوضاع فيها استقرارًا نسبيًّا، وعلى وجه الخصوص بعد أن شهد الصراع العثماني-الصفوي هدوءًا إثر التفوق العسكري العثماني، وعدم تمكن الدولة الصفوية من لملمة صفوف قواتها العسكرية لإعادة الاعتبار لنفسها بعد الهزائم التي تكبدتها. وقد استمر ذلك الوضع في المنطقة حتى حادثة بكر صوباشي، بعد استيلاء الصفويين على بغداد وسنوح الفرصة أمامهم للاستيلاء على كركوك، وبالفعل استولوا عليها، إلّا أنهم جَلَوْا عنها خلال الحملات التي سبقت حملة السلطان مراد الرابع لفتح بغداد.

وبعد أن شهدت العلاقات العثمانية-الإيرانية تحولًا نحو الهدوء بعد عقد معاهدة قصر شيرين (1049هـ/ 1639م)، انعكس هذا التحول على استقرار الوضع في أرجاء إيالتَي بغداد وشهرزور. واستمر هذا الوضع حتى استحواذ نادر شاه على الحكم في إيران، إذ لم يمر وقت طويل حتى استولى على أربيل وكركوك، إلّا أنه لم يتمكن من الاحتفاظ بهما بعد انهزامه أمام القوات العثمانية (1733م)، ولكنه لم يَمَلَّ، ففي السنة نفسها عاود الكرة واستولى على شهرزور وكركوك مدة من الزمن ثم سحب قواته منهما.

واستمرت شهرزور ولاية مستقلة إلى سنة 1779م، حين صدر الأمر بإلحاقها إلى جانب البصرة بالحكم المملوكي، واستمرت تدار من قبل ولاة بغداد إلى حين صدور الأمر بإدارتها بشكل مستقل في سنة 1833م. ولكن يبدو أن هذا الأمر لم يترجم على أرض الواقع، إذ ظلت في عهدة والي بغداد، واستمر هذا الوضع حتى سنة 1849م، حين أعيد تأسيس ولاية شهرزور من سناجق كركوك والسليمانية وراوندوز، واتخذت مدينة كركوك مقرًّا لها.

5

وفي ما يتعلق بالموصل، فقد شهدت هدوءًا نسبيًّا بعد تحويلها إلى ولاية في سنة 1588م، واستمر هذا الوضع حتى حادثة بكر صوباشي وما رافقها من استيلاء القوات الصفوية على بغداد في سنة 1624م على رغم تصدي واليها، إلّا أنّ هذه القوات لم تتمكن من الصمود أمام القوة العثمانية المرسلة لاستعادة المدينة فانسحبت منها، وعادت الموصل إلى كنف الدولة من جديد. وباستثناء بعض المنازعات التي جرت بين العشائر فقد حافظت الموصل على هدوئها واستقرارها.

من الولاة الذين غيّروا مجرى تاريخ الموصل إسماعيل الجليلي، الذي تولى الولاية في سنة 1727م بطريقة المالكانة، أي الالتزام مدى العمر، وقد فتح التعيين بهذه الطريقة الطريق أمام أفراد من أسرة الجليلي لتسلم ولاية الموصل وولايات أخرى حتى سنة 1834هـ. والمعروف أن الباحثين اختلفوا في تحديد نَسَب هذه العائلة وأصلها، والحقيقة التي لا تقبل الشك أن هذه الأسرة هي من الأسر الموصلية الأصيلة أبًا عن جد، وليست من العوائل المهاجرة إلى الموصل.

وفي عهد الحاج حسين باشا (1733–1758م) الذي يُعدّ من أهم الولاة الجليليين، تعرضت الموصل لهجوم قام به نادر شاه (1743م)، إلّا أنه تقهقر بعد الهزيمة التي لحقت بجيشه، وفي سنة 1777م شنّ الإيرانيون في عهد كريم خان الزندي حملة أخرى على الموصل، إلّا أنّ هذه الحملة تعرضت كسابقتها للفشل بعد أن تصدى لها الوالي حسن باشا.

وخلافًا للولايات العراقية، شهدت الموصل في سنوات 1771، 1785، 1807، 1829م عمليات تمرد قام بها الأهالي في المدينة ضد الولاة الجليليين أو وكلائهم، وقد انتهت غالبًا بقتل مَن كانوا على رأس الإدارة. وعلى الرغم من هذا فإن الأهالي لم يرغبوا في استبدال ولاة يتم تعيينهم من مركز الدولة بهم، لأن الجليليين على معرفة تامة بأوضاع المنطقة وأثبتوا كفاءة في إدارة الموصل شهد لهم بها الموفدون من مركز الدولة لتقصي أوضاع الولاية كما أشادوا بنجاحهم المميز في إدارة الولاية. وقد أصبح لوالي بغداد داود باشا بمرور الزمن اليد الطولى في كل الأمور المتعلقة بالولايات العراقية، بما فيها ولاية الموصل، وغدا يتدخل حتى في تعيين ولاتها، وكانت الدولة تقرّ بكل ما يطلبه أو يقترحه بشأن هذه الولاية.

كان استمرار الولاة الجليليين مرهونًا برضا الأهالي عنهم، ولكن يبدو أن الولاة الذين تعاقبوا على إدارة الموصل لم يتمكنوا في أواخر عهودهم من مجاراة الأهالي والتعامل معهم بالشكل المطلوب وكسب ثقتهم فتسبّبوا بتمردهم، حتى قرروا إدارة ظهورهم للجليليين، فأعدوا محضرًا أرسلوه إلى مركز الدولة أبلغوا فيه بأنه لا يوجد في عائلة الجليليين من هو أهلٌ لتولّي الولاية، لكونهم حديثي السن ولا يرغب الأهالي فيهم حكامًا عليهم، واختاروا لحكمهم الحاج قاسم أفندي العمري، الذي رأوا فيه جدارة لتولي الموصل، وناشدوا الدولةَ إسنادَ الولاية إليه. ولبّى الديوان الهمايوني طلب الأهالي، فأصدر أمرًا سلطانيًّا بإسناد الولاية إلى قاسم العمري ومنْحِه رتبةَ الباشوية، وكان هذا التعيين بداية النهاية لأسرة الجليليين وبداية الحكم العثماني المباشر. وبعد فقدان الجليليين الولاية أبقتها الدولة فترة وجيزة بأيدي شخصيات من الموصل، فبعد وفاة قاسم العمري في سنة 1831م حلّ محله محمد سعيد، لتعودَ مدة وجيزة إلى يحيى باشا الجليلي، إلّا أنه لم يتمكن من المحافظة على موقعه، فأُبعد عنه بعد سنة واحدة، وبه انقطع حكم الجليليين نهائيًّا في الموصل. وقد تزامنت هذه الفترة مع عهد السلطان محمود الثاني (1808–1839م)، الذي كان يسعى إلى تحطيم نفوذ المتنفذين والمتسلطين والأعيان في الإيالات العثمانية المختلفة، وربما كان ينتظر بفارغ الصبر إنهاء حكم الجليليين في الموصل، وبخاصة بعد أن زال الحكم المملوكي من الأجزاء المتبقية من العراق (1830م)، ولهذا قامت الحكومة بتعيين ولاة من خارج أسرة الجليليين في ولاية الموصل.

في سنة 1834م أُسندت الولاية إلى محمد باشا إينجه بايراقدار، الذي ساهم في عمليات التنكيل بالإقطاعيين، كما انشغل بمواجهة التحديات التي واجهت الدولة العثمانية في شمال العراق، فأخضع أمراء راوندوز والعمادية وعقرة، وحاصر ماردين واستولى عليها، كما أخضع اليزيديين وعشيرة شمر، ونجح في فرض التجنيد الإلزامي في الموصل رغم معارضة الأهالي، وأنشأ مقرًّا جديدًا للحكومة وثكنات للجيش في الموصل، وصب مدافع جديدة بعد أن صهر المدافع القديمة... ونجح بإجراءاته تلك في إعادة هيبة الدولة إلى المنطقة.

واستمرت الموصل مركزًا لولاية عثمانية إلى سنة 1851م، حين تم تخفيض وضعها الإداري إلى لواء تابع لولاية بغداد، واستمر هذا الوضع حتى سنة 1878م، وفيها أعيد تنظيم الموصل ولاية مستقلة.

6

مما لا شك فيه أن طبيعة العراق العشائرية وتحكُّمَ الزعامات المحلية في أماكن مختلفة من البلاد كان لهما دور كبير في توجيه تاريخه، ولهذا لا تمكن دراسة هذا التاريخ من دون الأخذ في الاعتبار الدور الذي قامت به هذه الزعامات، العشائرية منها خصوصًا، عبر حركات التمرد التي قامت بها. والمعروف أن الأوضاع العامة لهذه الزعامات كانت تختلف من زعامة إلى أخرى، الأمر الذي أدّى إلى اختلاف تعامل الدولة العثمانية معها، فذهبت إلى استخدام أساليب تنسجم مع خصوصية كل زعامة من هذه الزعامات ضمن أساليبها الإدارية في الحكم. وقد أقرت الدولة زعامة العشيرة واعتبرتها مرجعية في عشيرتها، وحددت مهامَّ وواجباتٍ لها، وخصوصًا تلك التي كانت في حالة وفاق معها، فقامت برعاية زعمائها وتكريمهم وتقديم المساعدات إليهم وإيلائهم الاحترام والتعامل معهم بكل تقدير وتوقير، وإصلاح ذات البين بين أفراد الزعامة الواحدة أو بين الزعامة وزعامة أخرى عند نشوء خلاف أو عداء بينهما، ومنعت التدخل في شؤون العشيرة، ولم تتوان في تقديم الدعم العسكري لها عند تعرضها للخطر. إلّا أنّ الدولة كانت تتخذ موقفًا مغايرًا مع الزعامات المتمردة، وكان خيارَها الأخير في ردعها وتأديبها اللجوء إلى القوة العسكرية، وذلك بعد استنفاد كل الخيارات والإجراءات الرادعة المتاحة لديها.

وقد برزت زعامات كثيرة في العراق في العهد العثماني معظمها عشائرية، وكانت الدولة تسعى إلى كسب ودّها، حتى أسندت إليها إدارة الألوية والتزام المقاطعات، بينما كانت غالبية تلك العشائر تستغل الوضع العسكري والأمني وظروف مناطقها لتحديد موقفها من الدولة، وهل تبقى موالية أم تتحول إلى العداء لها. أهم هذه الزعامات كانت: ابن عليان، الزعيم المحلي مبارك، الشيخ محمد بن عبد العزيز شيخ بني أخلاف، الأمير البدوي الشيخ بدران، الشيخ حسن غنيمي، عشيرة المعاويد، الأمير البدوي محمد بن عثمان، الشيخ عرعر، عشيرة آل جتّال، الأمير البدوي سالم بن غانم، الشيخ عبد، شيوخ المنتفك، الشيخ سلمان شيخ عشيرة بني كعب، عشيرة بني لام، عشيرة الخزاعل، عشيرة آل قشعم، عشيرة العبيد، عشيرة أبو ريشة، عشيرة الديلم، عشيرة عنزة، عشيرة الجربا، عشيرة كعب، إمارة الحويزة (المشعشعين)،

الحركات اليزيدية، الحركة الوهابية، الزعامات المحلية الكردية: أمراء بابان، حكومة العمادية، عشيرة بلباس.

ومما يجدر ذكره أن الكتاب لا يتناول تاريخ هذه العشائر أو الزعامات المحلية بشكل مفصل، بل يكتفي بتناول علاقة هذه العشائر في الولايات العراقية بالدولة، سلبًا أو إيجابًا، ومقدار تعلقها بها، فضلًا عن تناول بعض الزعامات المحلية في الفصول المختلفة.

7

وفضلًا عن الفصول السبعة التي يتناول كل واحد منها موضوعًا مترابطًا بمحاوره المختلفة وقائمًا بذاته، ظلت هناك محاور لم يكن بالإمكان إدخالها ضمن هذه الفصول، لشموليتها، وإمكانية وضع بعضها في أكثر من فصل. ويمكن تقسيم هذه المحاور إلى مجموعات تشكل كل مجموعة بمحاورها وحدة قائمة بذاتها، إلّا أنها لا ترقى لتكون فصلًا مستقلًّا. وهذه المجموعات هي: إنجازات عمرانية، إجراءات إدارية، الأوقاف والشؤون الدينية، أسلوب الالتزام وتطبيقه في الولايات العراقية، تعزيز القوة البحرية والنهرية، تجنيد أبناء العشائر في الخدمات العامة، المستحقات المالية للدولة، استخراج البارود، التجار والتجارة، إجراءات بمنع قيام المسؤولين الحكوميين من التجاوز والاعتداء على الأهالي.